PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Masry Al Youm**
DATE:	**7-December-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**550,000**
TITLE :	**Israeli gas pipeline – a history of major crises**
PAGE:	**12**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Yasmein Karam**

«خط الغاز الإسرائيلى»
تاريخ من الأزمات المشتعلة

كتبت- ياسمين كرم:

خط أنابيب شرق المتوسط، هو خط أنابيب نقل الغاز الطبيعى المصرى من العريش إلى عسقلان بإسرائيل بطول ١٠٠ كيلو متر، وتملكه شركة غاز شرق المتوسط EMG، التى أسسها رجل الأعمال حسين سالم، عام ٢٠٠٠، بمشاركة شركتين يملك إحداهما رجل الأعمال الإسرائيلى يوسف مايمان، الضابط السابق بالمخابرات الإسرائيلية، والثانية يملكها رجل أعمال أمريكى.

فى يونيو ٢٠٠٥، تم توقيع الاتفاق بين الحكومة المصرية والإسرائيلية، وبدأت الشركة فعليا فى تصدير الغاز فى فبراير ٢٠٠٨، ونص الاتفاق على تصدير ١،٧ مليار متر مكعب سنويا تمثل ٤٠٪ من احتياجات تل أبيب، وذلك لمدة ٢٠ عاما، بأسعار تتراوح ما بين ٧٠ سنتا و١،٥ دولار للمليون وحدة حرارية، إلا أنه فى نهاية العام أصدرت محكمة القضاء الإدارى قرارا بوقف التصدير، فقدمت الحكومة استشكالا لتصدر المحكمة الإدارية العليا، فى فبراير ٢٠٠٩، قرارا بإلغاء الحكم الأول وقبول طعن الحكومة باعتبار الاتفاق عملا من أعمال السيادة. وفى فبراير ٢٠١١، أى عقب ثورة يناير تعرض الخط لأول عملية تفجير قامت على إثره الحكومة بوقف ضخ الغاز إلى الخط لمنع زيادة الاشتعال، وفى أبريل من نفس العام تعرض الخط لانفجار جديد أدى لتعطل نقل الغاز إلى إسرائيل، مجدداً.

وفى ٣١ مايو ٢٠١١ هددت شركة «أمبال- إسرائيل» الأمريكية برفع قضية تحكيم دولى ضد الحكومة المصرية بعد توقف صادرات الغاز الطبيعى المصرية إلى إسرائيل، وذلك بموجب معاهدة مصرية أمريكية لحماية الاستثمار.

وأوضحت أمبال أنها تحالفت مع شركاء دوليين لها فى شركة غاز شرق المتوسط، منهم شركة بى تى إنترناشونال الدولية، فى عملية التحكيم.

وفى فبراير ٢٠١٢، قررت شركة كهرباء إسرائيل، رفع دعوى تحكيم أخرى ضد الحكومة المصرية ممثلة فى الهيئة العامة للبترول والشركة القابضة للغازات، بسبب الأضرار التى لحقت بها نتيجة توقف الغاز المصرى ولجوء الشركة إلى استيراد الغاز بأسعار مرتفعة.

وفى أبريل من نفس العام أعلنت الشركة القابضة للغازات إلغاء الاتفاق